

القاهرة تعدل قواعد المناقصات لحماية تدفق إمدادات القمح

ويرى محللون أن أسعار الصادرات الروسية لمحمول القمح الصافي الجديد تراجعت بشكل طفيف الأسبوع الماضي بعد تحسن توقعات موسم الحصاد المقبل.

ومن المتوقع أن يتراجع سعر القمح في مجلس شيكاغو للتجارة كذلك في ظل وفرة قسي المخزونات العالمية وضعف الطلب على الإمدادات الأميركية في سوق التصدير.



وزير التموين على المصلي يسمح بتقديم عروض مباشرة لهيئة السلع التموينية

وكانت الحكومة المصرية قد اتخذت منذ العام 2017 سلسلة إجراءات رادعة لحالة التسبب البيروقراطي في معايير قبول شحنات القمح المستوردة، التي دفعت الكثير من المصدريين إلى الامتناع عن المشاركة في مناقصات توريد القمح إلى البلاد.

وقال المتحدث باسم وزارة التموين المصرية أحمد كمال لرويترز الأربعاء إن "مصر اشترت 3.4 مليون طن من القمح منذ بداية موسم الحصاد المحلي".

ويصل حجم استهلاك الصناعات الغذائية إلى نحو ثلاثة ملايين طن سنويا من الدقيق المنتج من القمح، وتعد تلك الأسعار جاذبة للمصانع لأنها توفر حاجتها محليا دون تكبد تكلفة تدبير الدولار.

وكان وزير التموين قد أكد في شهر مايو الماضي أن بلاده لديها احتياطي استراتيجي يكفي لتغطية استهلاك نصف عام تقريبا.

وأشار حينها إلى أن الحكومة، التي تأمل في شراء حوالي 3.6 مليون طن من القمح المحلي من المزارعين الموسم الجاري، اشترت حتى الآن 2.9 مليون طن.

وأوضح أنه بحلول موعد المناقصة الجديدة قد يرتفع سعر النفط في الأسواق العالمية، والذي بلغ حاليا حدود 72 دولارا للبرميل، الأمر الذي قد يؤدي إلى زيادة تكلفة الشحن، ولكنه استدرك قائلا "قد ينخفض لحسن الحظ وتقل تكلفة الشحن". وكان نائب رئيس الهيئة أحمد يوسف قد قال الثلاثاء الماضي إن "الهيئة تسعى لشراء شحنات من القمح اللين و/أو قمح الطحين من الولايات المتحدة والمانيا والمجر وأستراليا وأوكرانيا والأرجنتين والباراغواي وبولندا وكازاخستان وفرنسا وكندا وروسيا ورومانيا وصربيا".

ورغم أنه أكد أن الهيئة ستدفع ثمن القمح بخطابات ائتمان "عند الإطلاع"، وهو ما يضمن دفعا فوريا عند استلام وثائق الشحنات، إلا أنه لم يذكر حجم الشحنة.

وذكرت الوثيقة الصادرة عن الهيئة أن التعديل، الذي يخص البنء 12 من "كراسة الشروط المستورد"، سيسري اعتبارا من المناقصة الدولية المقبلة لشراء القمح. وفي السابق سُمح لشركات التجارة بتقديم عروض شحن خاصة بها إذا كانت ناقلة الشحن المستخدمة مسجلة لدى الشركة المصرية لأعمال النقل البحري (مارترانس).

ويسمح التعديل الذي أقره وزير التموين على المصلي للموردين بتقديم عروض مباشرة للهيئة العامة للسلع التموينية وكذلك تقديم ضمانات للكيان الحكومي المسؤول عن تنظيم استيراد المحاصيل.

وقال متعامل أوروبي لرويترز "هذا سيؤدي دور التجارة الكبرى التي لديها إدارات شحن خاصة بها. ولكن اعتقد أنه سيكون هناك بائعو قمح لن يرغبوا في توفير السفن أيضا".

وتابع "فئة مخاطر كبيرة، إذا شرعت مصر في رفض الشحنات فسوف تتحمل تكاليف كبيرة لغرامة تأخير ونفقات أخرى".

القاهرة - كشفت وثيقة رسمية صادرة عن الهيئة العامة للسلع التموينية، المشتري الحكومي للحبوب في مصر، الأربعاء أن الهيئة عدلت قواعد مناقصاتها الدولية لشراء القمح من أجل السماح للموردين بتقديم عروض شحن مباشرة لشحناتهم.

ويرى مراقبون أن هذه الخطوة قد توفر المزيد من الخيارات أمام القاهرة لجذب موردين آخرين لمناقصات أكبر بلد مستورد للقمح في العالم.

ويأتي التغيير بعد أن ألغت الهيئة أحدث مناقصة لشراء القمح الثلاثاء الماضي، كان يفترض أن تُشحن ما بين 21 و31 أغسطس المقبل، في خطوة عزاهما الكثير من المتعاملين إلى ارتفاع تكلفة الشحن المعروضة في المناقصة.

وتدقق القمح في مصر مسالة حساسة سياسيا لأن الحكومة تستخدمه أساسا في برنامج واسع لدعم الخبز يعتمد عليه عشرات الملايين من السكان في وقت التشفيف الاقتصادي.

وتؤكد الإحصائيات الرسمية أن البلد البالغ عدد سكانه مئة مليون نسمة يستهلك نحو 9.6 مليون طن من القمح سنويا لإنتاج الخبز المدعم.

وقال متعامل مصري لوكالة رويترز إن التغيير "لا يحل مشكلتهم الأنية وهي ارتفاع تكلفة الشحن، لكنه يحل أزمة نقص السفن المتاحة في الوقت الحالي".

وتلقت الهيئة عروضاً ثلاث سفن فقط في آخر مناقصة، بعد أن ارتفع مؤشر الشحن البحري الرئيسي لبورصة البليط للجلسة الخامسة على التوالي الثلاثاء الماضي مدعوماً بارتفاع الأسعار لجميع فئات السفن. وكان المؤشر قد صعد إلى أعلى مستوياته خلال شهر، الإثنين الماضي.

وقال متعامل آخر في القاهرة "اعتقد أنه (التغيير) سيسمح للموردين فرصة أفضل ويزيد المنافسة في قطاع الشحن بوجه عام وهو لصالح مصر في نهاية المطاف".

ارتفاع تكاليف الشحن البحري يخلق قطاع الأعمال الأردني ضغوطا لخفض الضرائب والرسوم الجمركية لمواجهة مشكلة ارتفاع مصاريف الاستيراد



تشجيع التجارة يحتاج إلى حوافز أكبر

ولاسيما أنها تعتمد بنحو كبير على الموائى في الاستيراد والتصدير.

لكن ممثل قطاع الكهربيانيات والإلكترونيات في غرفة تجارة الأردن حاتم الزعبي، يعتقد أن السبيل الوحيد لتفادي وتجاوز تبعات ارتفاع أجور الشحن بالسوق المحلية، سيكون من خلال تفعيل انسياب البضائع من دول الجوار، وخصوصا سوريا التي توفر الكثير من المنتجات البديلة للمنتجات المستوردة بحراً، من البسة وأجهزة كهربائية وغيرها.

ويجمع الفاعلون الأردنيون في المجال الاقتصادي على أن خفض تكاليف المناولة في ميناء العقبة مع الفتح الكامل لباب الاستيراد دون شروط وإعادة الاستيراد من سوريا أمور ستسهم بحل مشكلة ارتفاع أجور الشحن وتحول دون تآثر المستهلك النهائي.

وأضاف "لابد من وقف احتساب الزيادة في أسعار الشحن، لتخفيف الأعباء الجمركية على البضائع لأنها تنضاف على قيمة البضائع، ويدخل في قيمة الجمارك المفروضة عليها". ويجمع الفاعلون الأردنيون في المجال الاقتصادي على أن خفض تكاليف المناولة في ميناء العقبة مع الفتح الكامل لباب الاستيراد دون شروط وإعادة الاستيراد من سوريا أمور ستسهم بحل مشكلة ارتفاع أجور الشحن وتحول دون تآثر المستهلك النهائي.

وواجه الحكومة، التي تعاني من تعدد الأزمات سياسيا واقتصاديا واجتماعيا، ضعوطا من أجل تبني حزمة من الإجراءات، أهمها تحديد سقف سعري للسلع المستوردة والمتوقع ارتفاع أسعارها في الفترة المقبلة، مع الموازنة ما بين مصلحة التاجر والمستهلك، وبما يجول دون خسارة طرف على حساب آخر.

واقترح مدير عام جمعية رجال الأعمال الأردنيين طارق حجازي، تخفيض الرسوم الجمركية على المستوردات مؤقتا، حتى تنتهي أزمة نقص الحاويات وارتفاع تكاليف الشحن البحري.

وقال إنه "لابد من تبسيط الإجراءات الجمركية بما يسهل انسياب البضائع، وإعادة هيكلة الرسوم الجمركية، ودمج وإلغاء ما يلزم منها".

ونهب حجازي إلى أبعد مما قاله البعض من أنه يجب فرض رسوم جمركية وضريبية على البضائع في بلد المنشأ قبل أن تصاف إليها أجور الشحن بهدف تقليل التكاليف المترتبة على المستوردين والمستهلكين.

كما دعا إلى تخفيض نسبة ضريبة المبيعات، ولو بنحو مؤقت، على السلع التي قد ترتفع أسعارها في السوق جراء ارتفاع تكاليف شحنها، أو تأجيل أو زيادة المدة القانونية المسموحة لتوريد ضريبة المبيعات، إعطاء التجار فرصة لتوليد الأرباح وتوفير سيولة أكبر.

وينتقد كثيرون تراخي السلطات في عدم استغلال الوضع الحالي لدعم المنتج المحلي، من خلال تخفيض التكاليف التشغيلية، لتتمكن من تلبية الطلب الاستهلاكي لأنه عندما يتوازن العرض والطلب على الحاويات ستفترج أزمة ارتفاع تكاليف الشحن.

ويعتقد عضو جمعية المستثمرين الأردنية جورج أبو عطية أن الحكومة عليها إيجاد بدائل أكثر جدوى للتخفيف من الآثار المحتملة لارتفاع أجور الشحن من مناطق شرق آسيا.

وقال إن "اقتصاد ميناء قريب من الحدود الأردنية كميناء جدة، يعد الأنجع لتقليل تكاليف الشحن المرتقب ارتفاعها"، مطالبا بعقد اتفاقية مع السعودية في هذا الغرض.

وجدت قطاعات اقتصادية أردنية مختلفة نفسها في مواجهة جديدة مع الحكومة بعد لهيب تكاليف الشحن البحري الذي خلق أعمالها في ظل ضرائب المبيعات والرسوم الجمركية، الأمر الذي قد يتسبب في ركود أنشطتها أكثر مما هي عليه في ظل الجائحة وقيود الإغلاق.

عمان - تمارس أوساط الأعمال في الأردن ضغوطا على الحكومة لدفعها باتجاه خفض ضريبة المبيعات والرسوم الجمركية، على الواردات لمواجهة الارتفاع العالمي غير المسبوق، الذي زاد من تكاليف الشحن البحري.

وتتخوف الأوساط الاقتصادية من أن الارتفاع في أجور الشحن البحري سينعكس آليا على السعر النهائي للسلع في الأسواق المحلية، وقد يؤدي لزيادة الطلب على السلع المحلية ويرفع سعرها كذلك، ويتسبب بخسائر كبيرة للقطاعات المعتمدة على الاستيراد.

وثمة شبه إجماع على ضرورة إعادة النظر في الضوابط الموضوعية على عمليات استيراد السلع والبضائع من سوريا لإنخفاض تكاليف النقل، وقصر مدة وصولها لأراضي البلاد.

كما تتزايد المطالب من أجل وقف احتساب أجور الشحن على أسعار البضائع الأساسية في البين الجمركي واعتماد موائى أخرى قريبة من البلاد والرجوع للتصنيف الدولي لأجور الشحن بالموائى مثل ميناء جدة السعودي الذي يحتل مرتبة متقدمة بالتصنيف العالمي.

وارتفعت أجور الشحن البحري للحاوية الواحدة سعة 40 قدما القادمة من الصين إلى ميناء العقبة، على سبيل المثال، من ألفي دولار قبل أشهر، إلى نحو 10 آلاف دولار حاليا، إضافة إلى ما يترتب على الزيادة من رسوم جمركية على البضائع أي أنه تضاعف خمس مرات.

وتشير بيانات شركة العقبة لإدارة وتشغيل الموائى إلى أن عدد الحاويات التي ترد إلى الأردن سنويا تبلغ نحو 500 ألف حاوية متكافئة، مقابل 120 ألف حاوية متكافئة صادرة محملة بالبضائع.

ويُرجم أمين عام نقابة ملاحه الأردن محمد الدلابيخ، ارتفاع أجور الشحن البحري عالميا منذ بداية 2021، إلى النقص في أعداد الحاويات الفارغة عالميا، وخروج بواخر من الخدمة، وازدياد الطلب عليها.

ويبدو أن المطلوب لتجاوز تبعات ارتفاع تكاليف الشحن البحري، هو البحث عن أسواق بديلة، وتسهيل إجراءات الاستيراد من الدول المجاورة، وإزالة العبء الجمركي عن البضائع المستوردة من حيث تكاليف التخمين والرسوم الضريبية المختلفة كضريبة المبيعات.

وتوقع ممثل قطاع الألبسة والمجوهرات في غرفة تجارة الأردن أسعد القواسمي، أن تتحرك الصين قريبا لمواجهة ارتفاع تكاليف الشحن البحري.

ويبدو أن المطلوب لتجاوز تبعات ارتفاع تكاليف الشحن البحري، هو البحث عن أسواق بديلة، وتسهيل إجراءات الاستيراد من الدول المجاورة، وإزالة العبء الجمركي عن البضائع المستوردة من حيث تكاليف التخمين والرسوم الضريبية المختلفة كضريبة المبيعات.

وتوقع ممثل قطاع الألبسة والمجوهرات في غرفة تجارة الأردن أسعد القواسمي، أن تتحرك الصين قريبا لمواجهة ارتفاع تكاليف الشحن البحري.

العمل بنظام التعهيد يهدد الملايين من الوظائف في بريطانيا

في الاعتماد على نظام العمل من المنزل أو العمل عن بعد وهو ما يتيح أيضا الاعتماد على موظفين يقومون بهذه الوظائف من خارج بريطانيا وبتكلفة أقل.

ووفق التقرير فإن العمل من المنزل أو عن بعد يهدد بنشوب حوالي 1.7 مليون وظيفة في مجال الخدمات المالية والأبحاث والعقارات في بريطانيا.

وفي الوقت نفسه حذر التقرير من أن نشوب الوظائف في قطاع الخدمات الرقمية في بريطانيا ونقلها إلى الخارج هي من بين خطط الحكومة لتحسين الأوضاع.

وتشير بيانات مكتب الإحصاء في بريطانيا إلى أن 58 في المئة من الشركات الراغبة في استمرار الاعتماد على العمل من منزل تهدف بشكل أساسي إلى خفض النفقات مثل إيجار المقرات.

وتأتي هذه التحذيرات مع تسجيل قفزة في التضخم على نحو غير متوقع متخطيا ما استهدفه بنك إنجلترا المركزي في مايو الماضي إذ وصل إلى 2.1 في المئة في إطار صعود الأسعار بعد انتهاء إجراءات العزل العام من كورونا وهو أمر من المتوقع أن يكتسب زخما.

وتسارع مؤشر أسعار المستهلكين بعد أن سجل في أبريل الماضي 1.5 في المئة يعكس إلى حد كبير مدى ضعف التضخم في مايو 2020 عندما كان الاقتصاد يعاني من وطأة أول إجراءات عزل عامة صارمة.

ويشكل الرقم أول مرة يتخطى فيها التضخم نسبة اثنين في المئة المستهدفة من المركزي في قرابة عامين، كما تجاوزت توقعات جميع الخبراء الاقتصاديين البالغ عددهم 33 المشاركون في استطلاع أجرته رويترز والتي أشارت إلى ارتفاع التضخم إلى 1.8 في المئة.

وتم جمع بيانات الأسعار في يوم 11 مايو أو في تاريخ مقارب بما يعني أن ذلك سبق السماح للحانات والمطاعم بتقديم الخدمات للزائرين في داخلها وعودة دور العرض السينمائي والفنادق للعمل اعتبارا من يوم 17 مايو الماضي.

وأوضح التقرير أنه إذا لم يتم التعامل مع ملف انتقال الوظائف إلى الخارج بنظام التعهيد وشركات أوف شور، فسيتكون ذلك تداعيات سياسية واقتصادية واجتماعية كتلك التي تعرضت لها البلاد عند فقدان الوظائف في قطاع التصنيع خلال سبعينات القرن الماضي، ولكن الشطب سيكون هذه المرة بوتيرة أسرع.

5.9 مليون وظيفة مثل البرمجة قد تفقدوا بريطانيا في أعقاب الجائحة لأنها لا تحتاج إلى مقر

وأشارت وكالة بلومبرغ للأنباء إلى أن هذا التحذير يؤكد التغيرات الدائمة في سوق العمل بعد الجائحة والتوسع في الاعتماد على "العمل عن بعد".

وهذا يعني أن الشركات العنينة خفض نفقاتها يمكن أن تقلص الاعتماد على وجود أعداد كبيرة من موظفيها في مقرات العمل بحيث يقتصر الأمر على الأعداد الضرورية فقط، والتوسع إلى الخارج.



كورونا يخلط أوراق سوق العمل